IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الأكاديمية العلمية

JHCS

Journal Homepage: http://jhcs.tu.edu.iq

Journal of historical and cultural studies

ISSN:2073-1116(Print) – E- ISSN: 2663-8819(Online)

Saudi Arabia Oil Policy and the Position of the USA Towards it 1980-2020

[1] Assistant Prof. Dr. Mithaq Khairallah Jallud

Head of Political and Strategic Studies Department

KEY WORDS:

- Saudi
- Policy
- Oil
- U. S.A

ARTICLE HISTORY:

Received:

Accepted:

Available online:

ABSTRACT

Since Saudi Arabia took full control of Aramco's shares in 1980, the features of its oil policy based on price stability and oil production in quantities that are in the interest of the producer and the consumer became clear. In addition to compensating for the shortfall in oil supplies in crises, especially the three Gulf wars, Saudi Arabia has built this oil policy in agreement or consultation with the United States. Despite some of the occasional differences that occurred between the two parties, especially during the era of President Clinton and President Obama, President Clinton had adopted an unrealistic policy based on reducing dependence on Saudi oil. As for President Obama, his foreign policy in the region was unsatisfactory for the Saudi side, especially concerning the Iranian file.

DOI:

Journal of historical and cultural studies (JHCS)

Journal of historical and cultural studies (JHCS)

Corresponding author: E-mail: mithaqnew@gmial.com

سياسة المملكة العربية السعودية النفطية وموقف الولايات المتحدة الأمريكية منها ١٩٨٠-٢٠٢٠

أ.م.د. ميثاق خيرالله جلود
رئيس قسم الدراسات السياسية والإستراتجية/
مركز الدراسات الإقليمية/
جامعة الموصل

الخلاصة:

منذ أن استحوذت المملكة العربية السعودية على أسهم شركة أرامكو بالكامل عام ١٩٨٠، اتضحت معالم سياستها النفطية القائمة على اساس استقرار الأسعار، وإنتاج النفط بكميات تكون من مصلحة المنتج والمستهلك، فضلاً عن تعويض النقص الحاصل في امدادات النفط في الأزمات ولاسيما حروب الخليج الثلاثة، وقد بنت السعودية سياستها النفطية هذه بالاتفاق أو التشاور مع الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من بعض الخلافات العارضة التي حصلت بين الطرفين لاسيما في عهد الرئيس كلنتون والرئيس اوباما، إذ كان الرئيس كلنتون قد تبنى سياسية غير واقعية تعتمد على تقليل الاعتماد على النفط السعودي، أما الرئيس اوباما فقد كانت سياسته الخارجية في المنطقة غير مرضية للجانب السعودي ولاسيما في الملف الإيراني.

الكلمات المفتاحية:

- السعودية
- السياسية
- النفط
- الولايات المتحدة

معلومات البحث:

تواريخ البحث:

- ***الاستلام:***
- ***القبول:***
- ***النشر المباشر:***

مجلة الدراسات التاريخية والحضارية مجلة الدراسات التاريخية

المقدمة

يعد قطاع النفط في المملكة العربية السعودية أهم مفصل قامت عليه الدولة السعودية، وسبب موقعها الاقتصادي العالمي، ومن أهم نقاط وزنها الجيوبولتيكي على المستويين الإقليمي والعالمي، إذ تمكنت المملكة العربية السعودية منذ عام ١٩٨٠ من السيطرة على كامل اسهم شركة أرامكو الأمريكية صاحبة امتياز إنتاج وتسويق النفط في المملكة العربية السعودية، إلا إنها لم تقطع علاقتها بالموظفين الأمريكيين العاملين في هذه الشركة، فضلاً عن استمرارها في التعامل والشراكة مع الشركات النفطية الأمريكية، لذلك يعد عام ١٩٨٠ حدثا فصلاً في تاريخ قطاع النفط السعودي. ومنذ ذلك التاريخ أصبحت المملكة العربية السعودية تمتلك ميزة تحديد أسعار النفط بالاعتماد على تخفيض أو زيادة الإنتاج بالتشاور أو الاتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في منظمة أوبك، معتمدة على قدرتها الإنتاجية العالية.

أهمية البحث:

تعد دراسة سياسة المملكة العربية السعودية النفطية مفتاح فهم واقع اقتصاد وفلسفة وآليات القيادة السعودية في الإفادة من هذه السلعة الإستراتيجية، وتفسير طريقة وأسلوب السعودية في تحديد معالم سياسة الإنتاج، والتعامل مع السوق النفطية وقيادة منظمة أوبك. وهذه الأهمية تنطبق أيضًا على تحديد موقف ودور الولايات المتحدة الأمريكية من هذه السياسة.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى وصف وتحليل سياسة المملكة العربية السعودية النفطية على مدى أربعين سنة، وتحديد قدرة المملكة العربية السعودية في التحكم في أسعار النفط عالمياً، ومدى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في هذه السياسة، وتوثيق معلومات مهمة عن هذا المفصل الاقتصادي على مستوى المنطقة والعالم .

اشكالية البحث:

طالما تم اتهام المملكة العربية السعودية بالتبعية في سياستها النفطية للولايات المتحدة الأمريكية على مدى العقود الأربعة الأخيرة، فضلاً عن الخلل الحاصل في ايرادات الدولة التي تعتمد بشكل رئيس على عوائد النفط، وبالتالي فإن تخفيض الأسعار في الأزمات مضر باقتصاد المملكة.

فرضية البحث:

يفترض البحث إن للمملكة العربية السعودية قدرة في التحكم في أسعار النفط، وقيادة منظمة أوبك، كذلك هناك علاقة استراتيجية واضحة بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية في عدة مفاصل ولاسيما النفط، إذ تحظى الولايات المتحدة الأمريكية بدور اساسي في هذا القطاع منذ اكتشاف النفط في السعودية بكميات تجارية عام ١٩٣٨. فضلاً عن المكانة التي تتمتع بها السعودية في منظمة أوبك والتي مكنتها منذ انشائها عام ١٩٦٠ من أن تحوز على دور القائد في هذه المنظمة، معتمدة على كفاءات خبرائها النفطيين واحتياطي النفط الكبير الذي تملكه، فضلاً عن القدرة العالية على الإنتاج والتي تتصدر بها الدول النفطية في العالم.

منهجية البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي الاستقرائي بعد تثبيت وتحليل أرقام وبيانات اساسية عن إنتاج النفط في المملكة العربية السعودية، ودورها في منظمة أوبك والأسواق العالمية.

هيكلية البحث:

قُسم البحث على أربعة محاور، تطرق الأول إلى بداية اكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية وسيطرة شركة أرامكو على امتياز الاستخراج والتسويق، وأهم المراحل التي مر بها قطاع النفط السعودي حتى عام ١٩٨٠، أما المحور الثاني ناقش سياسية المملكة العربية السعودية بعد سيطرتها على كامل اسهم أرامكو والذي تزامن مع اندلاع حرب الخليج الأولى(الحرب العراقية–الإيرانية) وحتى اندلاع أزمة وحرب الخليج الثانية (١٩٩٠–١٩٩١) وما حصل من تقلبات في السوق النفطية خلال تلك المدة. المحور الثالث خصص لسياسية المملكة العربية السعودية النفطية وموقف الولايات المتحدة منها حتى حرب الخليج الثالثة(غزو العراق)، أما المحور الرابع فقد ناقش سياسية المملكة العربية السعودية النفطية وموقف الولايات المتحدة الأمريكية منها حتى عام ٢٠٢٠.

أولاً: شركة أرامكو ونفط المملكة العربية السعودية ١٩٤٥–١٩٨٠

بعد اكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية حصلت الشركات الأمريكية على امتياز استخراج وإنتاج النفط في المملكة، وتم توقيع عقد الامتياز في مدينة جدة في التاسع والعشرين من أيار ١٩٣٣ مع شركة(سوكال) الأمريكية[١]، ومن أهم بنود الامتياز دفع(٥) ألاف جنيه إسترليني سنوياً للسعودية حتى اكتشاف النفط بكميات تجارية[٢]، وتسليم السعودية قرض فوري مقداره(٣٠) الف جنيه إسترليني[٣]، و(٢٠) ألف جنيه إسترليني بعد (١٨) شهراً، و(٥٠) ألف جنيه إسترليني في حال اكتشاف النفط بكميات تجارية[٤]، وبعد الإنتاج تدفع الشركة (٤) شلنات ذهب عن كل طن تستخرجه من النفط الخام[٥]، وتغطي مساحة الامتياز (٩٢٠) ألف كيلومتر مربع في المنطقة الشرقية لمدة (٦٠) سنة[٦].

وبعد خمس سنوات من التنقيب تم اكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية بكميات تجارية في عام ١٩٣٨، لذلك تم تعدل عقد الامتياز ليصبح لمدة(٦٦) سنة[٧]، وفي الحادي والثلاثين من أيار ١٩٣٩ حصلت الشركة على امتياز التنقيب في حقول جديدة في المملكة العربية السعودية مساحتها نحو(٢٠٧) ألف كم لمدة (٦٠) سنة، مقابل (١٤٠) ألف جنيه إسترليني[٨]. أما الإنتاج الفعلي فقد بدأ عام ١٩٣٩ بـ(٩) ألاف برميل يومياً، لكن سرعان ما تم التوقف بسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية[٩].

ومنذ عام ١٩٤٤ تغير أسم الشركة إلى شركة النفط العربية الأمريكية(Arabian American Oil Company ـ أرامكو) بعد انضمام مجموعة من شركات النفط الأمريكية اليها[١٠]. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ عاد الإنتاج بـ(٣٠٠) ألف برميل(١٥٩ لتر) يومياً[١١].

لم تكن شركة أرامكو مستقلة عن الحكومة الأمريكية فقد كانت العلاقة بينها وبين صناع القرار في البيت الأبيض واضحة، إذ وجه الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت(١٩٣٣-١٩٤٥) رسالة إلى الكونغرس بعد تنامي المصالح النفطية الأمريكية في السعودية جاء فيها: " **إن الدفاع عن السعودية ذو أهمية حيوية للولايات المتحدة** "[١٢]. ووصف تقرير سري لوزارة الخارجية الأمريكية نفط السعودية بالقول : " **يعد نفط السعودية مصدراً هائلاً لقوتنا الإستراتيجية ومن أعظم الجوائز المادية في تاريخ العالم** "[١٣].

وخلال اجتماع الملك عبد العزيز آل سعود(١٩٢٦-١٩٥٣) مع الرئيس الأمريكي (روزفلت) في الرابع عشر من شباط ١٩٤٥ على متن بارجة أمريكية في قناة السويس، قال (روزفلت) للملك (عبد العزيز) :" **أنا قبل كل شيء رجل أعمال** "[١٤]، وقد طلب الملك من الرئيس الأمريكي ضمان أمن المملكة العربية السعودية مقابل التعهد باستمرارية تدفق النفط إلى الأسواق العالمية ولاسيما السوق الأمريكي[١٥]، إذ بقيت السعودية أكبر منتج للنفط والولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستهلك له لعقود[١٦].

أيضًا كان مسؤول شحنات النفط في المجلس القومي الأمريكي للنفط (أر ديفيس) يتقاضى راتباً قدره(١٠) ألاف دولار في الشهر من الحكومة الأمريكية، و يتقاضى راتباً قدره (٤٧) ألف دولار من أرامكو، أما مستشار شؤون النفط (ماكس تورنبرغ) كان يتقاضى (٨) ألاف دولار شهرياً، و من أرامكو يستلم(٢٩) ألف دولار شهرياً، وترأس الأميرال (كارتر) أحد جنرالات البحرية الأمريكية دائرة شحن النفط في أرامكو، كما كان لأرامكو أربعة أعضاء في الكونغرس تابعين لها[١٧].

ومنذ خمسينيات القرن الماضي ولاسيما بعد التحولات التي أخذت تحصل في الدول النفطية ولاسيما مسألة إعادة النظر في عقود الامتيازات مع الشركات النفطية، أخذت السعودية تراجع بنود الامتياز، إذ لم تكن القيادة السعودية راضية عن العوائد المالية التي تتلقاها من شركة أرامكو، بعد أن دفعت أرامكو للسعودية (١١١) مليون دولار عام ١٩٥٠[١٨]. في مقابل (٧٨٥) مليون دولار صافي أرباح لشركة أرامكو[١٩].

لذلك تم التوصل إلى اتفاقية مناصفة الأرباح في الثلاثين من كانون الأول ١٩٥٠، إلا أن أرامكو بقيت المستفيد الأول من الاتفاق الجديد، إذ تشير الاحصاءات أنه في المدة (١٩٤٧-١٩٦٠) حصلت السعودية على نحو(٣) مليار دولار، بينما حصلت أرامكو على نحو(٤) مليار دولار[٢٠]، لذلك لم تكتفي السعودية بمراجعة

البنود المالية بل بدأت بمراجعة البنود الادارية للامتياز، واستطاع المفاوض السعودي تحقيق بعض المكاسب، منها نقل مقر شركة أرامكو الرئيس من نيويورك إلى مدينة الظهران شرق السعودية، ودخول السعوديون لأول مرة في مجلس إدارة الشركة [٢١].

منذ عام ١٩٦٠ وبعد تشكيل منظمة أوبك أصبحت الاتفاقيات بين السعودية وأرامكو تُبرم في إطار منظمة أوبك[٢٢]، ومع وصول الملك فيصل إلى الحكم(١٩٦٤-١٩٧٥) بدأت السعودية مباحثات مع أرامكو بهدف المشاركة في الإدارة وشراء جزء من اسهم الشركة[٢٣].

وفي خضم هذه المطالبات، جاءت نكسة حزيران عام ١٩٦٧، فأوقفت السعودية تصدير النفط إلى الولايات المتحدة وبريطانيا لمدة وجيزة[٢٤]. على كل حال وبعد نحو سبعة سنوات من المطالبات حصلت السعودية على (٢٥%) من الأسهم عام ١٩٧٢ بعد دفع تعويض لشركة رامكو قدره (٥٠٠) مليون دولار[٢٥].

في المدة (١٩٧٢-١٩٧٣) جاءت الصدمة النفطية الأولى على إثر الاستهلاك المتزايد للدول الصناعية، وتأميم الشركات النفطية في(الجزائر، العراق، ليبيا) واستخدام النفط سلاحا في حرب تشرين عام ١٩٧٣، إذ تم حظر النفط على الولايات المتحدة وهولندا، هذه الأسباب جعلت أسعار النفط ترتفع بنسبة(٧٠%) [٢٦].

وعلى إثر هذا الموقف السعودي هددت الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام القوة واحتلال آبار النفط السعودية، وبعد عدة شهور من التوتر أُلغي حظر النفط في الثامن عشر من آذار ١٩٧٤[٢٧]، ومن الجدير بالذكر إن السعودية كانت قد خرقت الحظر وزودت الجيش الأمريكي بالوقود بعد إلحاح من أرامكو بإيعاز من الحكومة الأمريكية[٢٨]. على الرغم من أن المملكة كانت لم تسيطر على ثروتها النفطية بالكامل إلا أنه منذ تلك المدة أخذت السعودية تتبوأ موقعها الاستثنائي في أوبك، وكانت لا ترغب أن يرتفع سعر النفط إلى الحد الذي يلحق ضررا بالسوق العالمي[٢٩].

لقد كانت مسالة حرب تشرين وما بعدها إيذانٌ بإعلان السعودية نيتها السيطرة على ثروتها النفطية بالكامل، قبل انتهاء مدة الامتياز عام (١٩٩٩)، وفي تشرين الثاني ١٩٧٤ انتهت المفاوضات بإعلان أرامكو موافقتها على سيطرة السعودية على الشركة تدريجياً، وفعلا امتلكت السعودية اسهم الشركة بالكامل عام ١٩٨٠[٣٠].

ثانياً: سياسية المملكة العربية السعودية النفطية وموقف الولايات المتحدة الأمريكية منها ١٩٨٠-١٩٩٠

في شباط ١٩٨٠ انتهت المفاوضات بين شركة أرامكو والمملكة العربية السعودية بامتلاك المملكة كامل أسهم الشركة[٣١]، وقد اتخذت الحكومة السعودية قراراً مهماً بإبقاء الفنيين الأمريكيين جنباً إلى جنب مع

السعوديين حتى في المناصب العليا[٣٢]. ومنذ هذا التاريخ اصبح للدولة السعودية سياسية نفطية كاملة الاركان وأصبح لها وزن كبير في سوق النفط في العالم.

لقد تباينت حصة السعودية من الإنتاج العالمي للنفط في ثمانينيات القرن العشرين، ففي عام ١٩٨٠ كانت حصتها نحو(١٦%) من سوق النفط في العالم بعد أن زادت إنتاجها في المدة (١٩٧٩ ١٩٨١) بنحو (١.٥) مليون برميل للسيطرة على الأسعار بعد الثورة الإيرانية واحتلال الاتحاد السوفييتي لأفغانستان، واندلاع الحرب العراقية– الإيرانية[٣٣] فيما عرف بالصدمة النفطية الثانية، إذ وصلت أسعار النفط إلى نحو(٤٠) دولار للبرميل[٣٤].

لكن هذا السعر لم يستمر طويلاً، ففي النصف الثاني من عام ١٩٨١ انخفض سعر النفط إلى (٣٤)، وفي عام (١٩٨٢) إلى (٣٠) دولار، لذلك تم الاتفاق بين دول أوبك على نظام الحصص، وقد تحملت السعودية العبء الأكبر، إذ خفضت إنتاجها من (٩) مليون برميل في اليوم عام ١٩٨١ إلى (٣) ملايين برميل في اليوم عام ١٩٨٥، ووفق هذه الأرقام أصبحت حصتها في السوق النفطية العالمية نحو(٦%). لكن صناع القرار في المملكة ومنذ عام ١٩٨٥ قرروا البحث عن حصة عادلة (كما وصفها ساسة السعودية) وإنهم سوف يتوقفون عن تخفيض الإنتاج للدفاع عن الأسعار، وقد طالبوا المنتجين الآخرين بالتخفيض لتدارك انهيار الأسعار، بعد أن سادت سياسة عدم الالتزام بالحصص[٣٥].

وبعد تجاهل مطالبات السعودية المتكررة بتخفيض الإنتاج قامت الأخيرة منذ أواخر عام ١٩٨٥ بزيادة الإنتاج ليصل إلى(٩) ملايين برميل يومياً، وبعد أن كان سعر البرميل(٣٠) دولاراً في تشرين الثاني ١٩٨٥[٣٦]، بسبب سياسة السعودية هذه بدأت أسعار النفط تهبط هبوطا تاريخيا، ولاسيما بعد أن تبنت الإمارات والكويت سياسة مماثلة، لذلك حددت أوبك في حزيران ١٩٨٦ حصة كل دولة من الإنتاج وسعر البرميل بـ(١٨) دولار، إلا أن السعودية والكويت والإمارات لم يلتزموا بحصصهم المقررة. ومن هنا جاءت الصدمة النفطية الثالثة(١٩٨٦–١٩٨٧) إذ انهارت خلال هذه المدة أسعار النفط ووصل سعر البرميل إلى نحو(١٢) دولار[٣٧].

وعن دور الولايات المتحدة فيما كان يحصل في السوق النفطية ووفق ما كتبه (مايكل ريغان) أبن الرئيس الأمريكي رونالد ريغان(١٩٨١–١٩٨٨) في مجلة (تاون هول) :" **عندما كان النفط هو مصدر ثروة الكرملن استطاع أبي أن يضغط على السعوديين ليغرقوا السوق بالنفط الرخيص**" [٣٨]. إلا أن الواقع العملي يقول إن لا الأسعار المنخفضة جداً، ولا المرتفعة للنفط تفيد الولايات المتحدة، بل الأسعار المعقولة لذلك عندما انخفضت أسعار النفط عام ١٩٨٦ تم إيفاد نائب الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب(رئيس الولايات المتحدة١٩٨٩–

١٩٩٢) لإقناع السعودية بتقليل الإنتاج، وبعد استجابة السعودية ارتفعت الأسعار قليلاً. ومنذ ذلك التاريخ حتى أواخر التسعينيات تتذبذب أسعار النفط بين(١٥- ٢٠) دولاراً، فضلاً عن مدد بسيطة ازدادت فيها الأسعار[٣٩].

ولتعزيز دور السعودية في أوبك والسوق النفطية في العالم كانت المملكة العربية السعودية تخطط لسعودة أرامكو وتكوين كوادر سعودية قادرة على العمل جنبا إلى جنب مع الكوادر الأمريكية وقد نجحت في ذلك فكان أخر مدير أمريكي لأرامكو (جون كالبارا) قد سلم منصبه لأول مدير سعودي وهو (علي النعيمي)عام ١٩٨٨[٤٠]. فأسست السعودية شركة نفط أرامكو السعودية بعد أن خرج الأمريكيون العاملون فيها من المفاصل القيادية[٤١].

بعد سيطرة السعودية على أرامكو بالكامل استكملت سياستها في بناء منشآت نفطية قادرة على إنتاج أكثر من (١٢) مليون برميل يومياً، لذلك دائما عندما كان يتم معارضة سياسية السعودية في أوبك تعلن السعودية أنها ستنتج الكمية التي تراها إذا لم يتم الاتفاق، و بهذا أصبحت قادرة على السيطرة على الأسعار انخفاضاً وارتفاعاً بنسبة كبيرة، وبهذا في كثير من الأحيان كان نظام الحصص غير فعال[٤٢]. وفي هذا الصدد صرح وزير النفط الكويتي (علي خليفة الصباح) في شباط عام ١٩٨٩ قائلاً :" **نظام الحصص لم يعد ملائماً ويجب إلغاؤه بأسرع وقت** "[٤٣].

ثالثاً: سياسة المملكة العربية السعودية النفطية بين حربي الخليج الثانية والثالثة وموقف الولايات المتحدة الأمريكية منها ١٩٩٠-٢٠٠٣

في المدة (١٩٩٠-١٩٩١) شهد العالم الصدمة النفطية الرابعة لعدة أسباب أهمها السياسة النفطية لدول الخليج العربي، ففي السابع عشر من تموز ١٩٩٠ اتهم الرئيس العراقي صدام حسين(١٩٧٩-٢٠٠٣) الكويت والإمارات بتطبيق سياسة موالية للولايات المتحدة الأمريكية استهدفت تخفيض أسعار النفط(يبدو إن الرئيس العراقي تجنب انتقاد السعودية لأن العلاقات بين الطرفين كانت جيدة جداً في تلك المدة)[٤٤]، كما قامت الحكومة العراقية في الثامن عشر من تموز بإرسال مذكرة إلى جامعة الدول العربية تتهم فيها الكويت والأمارات بزيادة حصصهم الإنتاجية من النفط خارج حصصهما المقررة في الأوبك، وعدت الرسالة هذا الإجراء عدواناً على العراق[٤٥].

وبعد تفاقم الأزمة واجتياح القوات العراقية للكويت، اجتمع مجلس الأمن القومي الأمريكي في الثاني من آب ١٩٩٠، وكان أول ما طرح في الاجتماع مستقبل النفط في المنطقة، إذ أكد مستشارو الرئيس بوش أن العراق اصبح يسيطر على(٢٠%) من احتياطي النفط العالمي، وإذا ما سيطر على نفط المملكة العربية السعودية

ستتضاعف النسبة وفي الخامس عشر من آب ألقى بوش خطاباً على موظفي البنتاغون جاء فيه :" **إن حياتنا وحريتنا وحرية البلدان الصديقة ستتأثر إذا وقعت احتياطات النفط الكبرى في العالم تحت سيطرة صدام حسين**"[٤٦].

كان من نتائج هذه الأزمة وما تبعها من أحداث من فرض الحظر الاقتصادي على الصادرات العراقية والكويتية وكذلك حرب الخليج الثانية، وتوقف تدفق النفط العراقي والكويتي إلى الأسواق العالمية، ليرتفع سعر برميل النفط إلى (٣٤) دولاراً[٤٧] ، بعد أن خرج نحو (٤) ملايين برميل من النفط من السوق. وفي أواخر أيلول هدد العراق بضرب خطوط إمداد النفط السعودي فارتفع سعر البرميل إلى (٤٠) دولاراً مما عزز حالة الركود في الاقتصاد الأمريكي[٤٨].

في هذه الأزمة جاء دور السعودية التي قامت بزيادة معدلات إنتاجها بنسبة (٢٨%) بالاتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك تم تعويض النفط العراقي والكويتي في الأسواق العالمية، إذ زودت السعودية السوق العالمي بـ(٣) مليون برميل يومياً أضيفت إلى حصتها السابقة ليصل إنتاجها إلى أكثر من (٨) ملايين برميل يومياً، فقد كانت المملكة العربية السعودية تنتج نحو(٢٣%) من إنتاج أوبك، وبعد زيادة الإنتاج ارتفعت النسبة إلى نحو (٣٤%) من إنتاج أوبك، وكان الهدف من تعويض السعودية إنتاج العراق والكويت للحيلولة دون ارتفاع الأسعار إذ كان من المرجح أن ترتفع الأسعار إلى أكثر من(٥٠) دولار للبرميل[٤٩].

بعد انتهاء حرب الخليج الثانية أصبحت المملكة العربية السعودية اكثر استجابة للمصالح الأمريكية، لذلك انتهزت الحكومة الأمريكية الفرصة لتعزيز مشروعها في بناء مخزون استراتيجي من النفط، ففي الثالث عشر من أيار ١٩٩١ عقدت في واشنطن محادثات ثنائية بين (هشام ناظر) وزير النفط السعودي ونظيره الأمريكي (جيمس واتكنز)، وقد تم الاتفاق على ضخ نحو(٢٥٠) ألف برميل يومياً خارج حصة السعودية في أوبك إلى الولايات المتحدة[٥٠].

خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي ازداد الحضور الأمريكي في منطقة الخليج العربي بصورة كبيرة، وأصبح الوجود الأمريكي السياسي والعسكري والاقتصادي واضحا أكثر من أي وقت مضى، فباشرت بحماية مصالحها الحيوية، وفي مقدمتها النفط وتأمين وصوله لها ولحلفائها، وقد ظهر للعيان تحالف نفطي جديد بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية، الهدف منه إقامة استراتيجية نفطية جديدة تسيطر الولايات المتحدة من خلالها على أسعار النفط أو على الأقل يكون لها دور أساسي في تحديد السياسية النفطية السعودية[٥١] ،وإن كان أساس هذه الاستراتيجية قد وضع مع صدور مبدأ كارتر وانتشار قوات التدخل السريع

في المنطقة بداية عقد الثمانينيات، التي جاءت لحماية منابع النفط وضمان وصوله إلى الولايات المتحدة، إذ عملت الولايات المتحدة والسعودية ضمن الاستراتيجية النفطية المتبعة بينهما في المحاولة على السيطرة على القرار داخل منظمة الأوبك وتبعتها بعض دول أوبك الأخرى (الكويت، الأمارات، نيجيريا) إذ قامت السعودية وهذه الدول بضخ كميات كبيرة من النفط في السوق للحفاظ على أسعاره، ولم تتقيد السعودية وهذه الدول بمسألة سقف الإنتاج الذي كانت تطالب به دول أخرى في أوبك[٥٢].

على الرغم من أن سياسة المملكة العربية السعودية النفطية منسجمة بالكامل مع المصالح الأمريكية، إلا أن البيت الأبيض كان يعتقد أن الوسيلة الأفضل لحماية مصالح الولايات المتحدة في تعزيز تنويع مصادر النفط وتنمية الاقتصاد، وقد كان الرئيس الأمريكي بل كلينتون(١٩٩٣-٢٠٠٠) قد تبنى هذه السياسة بوضوح في غمار حملته الانتخابية، ففي كانون الأول ١٩٩١ خاطب طلبة جامعة جورج تاون في واشنطن قائلاً :" **يجب أن تصبح قوتنا الاقتصادية عنصراً مركزياً محدداً في أمننا ... إن الرخاء في الوطن يعتمد على الاستقرار في المناطق التي نستورد منها سلعاً أساسية حساسة مثل النفط** "، وفعلاً أخذت الولايات المتحدة تخفض اعتمادها على النفط السعودي وتزيد من استيراد النفط من أفريقيا وبحر الشمال وكندا، وقد كانت هذه الاستيرادات تضعف حصة أوبك في سوق النفط، فضلاً عن محاولة الولايات المتحدة منذ عام ١٩٩٧ تطوير مصادر الطاقة في بحر قزوين لكن الخلافات بين الدول الخمس المطلة على هذا البحر أعاقت هذه الخطط[٥٣].

جاءت الصدمة النفطية الخامسة عام ١٩٩٨ وسميت بالصدمة الأسيوية إذ انخفض سعر البرميل إلى نحو(١٢) دولار[٥٤]، وعلى إثر هذه الصدمة تداولت السعودية ودول الخليج طرائق الحل ولاسيما في البيان الختامي لدول مجلس التعاون الخليجي في كانون الأول ١٩٩٨، ومما جاء فيه:" **أكد المجلس الأعلى حرص دول المجلس على التعاون لاستقرار السوق النفطية وتحسين الأسعار، وأكد على ضرورة التزام الدول المنتجة للبترول بتخفيضات الإنتاج التي تعهدت بها في حزيران ١٩٩٨لتحقيق ذلك... ووافق المجلس الأعلى على تمديد العمل بتخفيضات الإنتاج التي تعهدت بها دوله حتى نهاية عام ١٩٩٩، كما حث المجلس الأعلى الدول المنتجة الأخرى على اتخاذ خطوات مماثلة لتحقيق الاستقرار في السوق...، مؤكداً على أنه، في حالة التزام الدول بما تعهدت به من تخفيضات في الإنتاج، فان دول المجلس على استعداد للدخول في ترتيبات مناسبة مع الدول الأخرى المصدرة للبترول لإعادة الاستقرار إلى السوق**"[٥٥].

وقد التزمت السعودية بتعهداتها بتخفيض الإنتاج بعد الاتفاق مع عدد من منتجي النفط مما أدى إلى ارتفاع سعر البرميل إلى نحو(٢٥) دولاراً بعد أن خفضت السعودية نحو مليون برميل يومياً عام ١٩٩٩، وقد التزمت إدارة الرئيس الأمريكي بل كلينتون الصمت إزاء هذه السياسة السعودية، إذ لم يكن لها تأثير كبير على الاقتصاد

الأمريكي، بل من الممكن أنها كانت سبباً في تحريك صناعة النفط الأمريكية التي كانت تعاني من الركود، لكن الحال تغير مع بداية عام ٢٠٠٠ إذ تزامن ذلك مع شتاء بارد وتذمر المواطنون الأمريكيون من نقص الإمدادات بسبب الأسعار، فاتخذ الرئيس كلينتون قراراً باستخدام كمية من الخزين الإستراتيجي، وأرسل وزير الطاقة (بيل ريتشارد) إلى السعودية من أجل زيادة الإنتاج ونادى بعض أعضاء الكونغرس بفرض عقوبات على السعودية وبعض منتجي النفط[٥٦]. وقد ناقش الكونغرس قطع الصفقات والمساعدات العسكرية، وعن دول أوبك التي لا تستجيب لطلبات الولايات المتحدة، وفي هذا الصدد صرح وزير النفط الكويتي لصحيفة (نيويورك تايمز) قائلا :" **إننا بين المطرقة والسندان**"، وفي نهاية المطاف تم التوصل إلى تسوية مع السعودية والكويت لتكون الأسعار أكثر تقبلاً للإدارة الأمريكية[٥٧].

في تلك المدة عززت الشركات الأمريكية حضورها في السعودية إذ اعتمدت الصناعة النفطية في المملكة العربية السعودية على عدد من الشركات الأجنبية يأتي في مقدمتها الشركات الأمريكية، إذ تم توقيع عدد من العقود المهمة نذكر منها التعاقد مع شركة (فيلا) الأمريكية على بناء خمس عشرة ناقلة نفط، إذ تمتلك شركة (فيلا) أحد أكبر أساطيل النقل في العالم وأحدثها وأكثرها أماناً، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الشركة تضطلع بدور مهم لضمان تسليم شحنات أرامكو السعودية من الزيت الخام المستخرج من النفط لعملائها في جميع انحاء العالم[٥٨]. ولتسهيل المفاوضات بين الشركات الأمريكية والمملكة العربية السعودية أنشأ الملك فهد بن عبد العزيز(١٩٨٢-٢٠٠٥) "المجلس الأعلى لشؤون البترول والمعادن" في كانون الثاني ٢٠٠٠ ومنحه صلاحيات كاملة في التعاقد مع الشركات الأجنبية، فضلاً عن إنشاء لجنة وزارية برئاسة وزير الخارجية الأمير (سعود الفيصل) للتفاوض مع الشركات النفطية، وبعد مفاوضات مطولة مع عدد من الشركات الأمريكية أعلنت الحكومة السعودية أن شركة (اكسون موبيل) الأمريكية وقعت عقدا لاستكشاف وإنتاج الغاز باستثمار قيمته نحو(١٥) مليار دولار في حقل الغوار، وقد تم اختيار (اكسون موبيل) لاستثمار آخر في البحر الأحمر بقيمة (٥) مليارات دولار أما شركة (رويال دتش شل) منحت استثمارا بـ(٤) مليارات دولار في منطقة الربع الخالي[٥٩].

وفي تشرين الثاني ٢٠٠٠ حصلت شركة (هالبرتون) الأمريكية على عقد بقيمة (١٤٠) مليون دولار لتطوير عدد من حقول النفط في السعودية مع شركة أرامكو السعودية، كما حصلت شركة (كلوج براون و روت) الأمريكية على عقد قيمته (٤٠) مليون دولار لبناء مصنع للاثيلين بالتعاون مع شركتين يابانيتين[٦٠].

وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، تم شن حملة إعلامية داخل الولايات المتحدة ضد السعودية ونظامها السياسي، وكان النفط الجزء المهم المتمم لها، إذ تركزت شعارات هذه الحملة حول عدم استقرار الشرق الأوسط، وأنه لا ضمان لإمدادات النفط منه، لذا يجب عدم الاتكال على استيراد نفط هذه المنطقة وبدء التنويع والاعتماد على مناطق أخرى، إلا أن القول بإمكانية الاستغناء عن النفط العربي وإحلال النفط الروسي أو غيره بديلاً له، كلام يفتقر إلى المنطق والدقة، ويصب في خانة الدعاية والاستخفاف بالحقائق[٦١].

ولتخيف الضغط واستباق هذه الحملات الدعائية قامت السعودية بضخ (٥٠٠) ألف برميل إلى الولايات المتحدة لمدة أسبوعين متتاليين بعد أحداث أيلول[٦٢]، وبعد يوم واحد من الهجمات، استدعى ولي العهد السعودي الأمير (عبد الله بن عبد العزيز) وزير النفط السعودي (علي النعيمي)، وتم اتخاذ قرار بسرعة بعدم الالتزام بالقرار الأخير لمنظمة أوبك، والقاضي بتقليل الإنتاج فقررت السعودية ضخ (٩) ملايين برميل من النفط يومياً إلى الأسواق العالمية، وكانت هذه السياسة النفطية بمثابة دعم من السعودية للولايات المتحدة، ولتخفيف الغضب الأمريكي إزاء المملكة العربية السعودية لاسيما إن (١٥) من المهاجمين في الأحداث كانوا سعوديين، هذه السياسة أدت إلى انخفاض أسعار النفط إلى نحو (٢٠) دولاراً للبرميل الواحد بعد أن كانت (٢٨) دولاراً للبرميل[٦٣]. وعلى الرغم من ذلك تعالت الأصوات داخل الولايات المتحدة مطالبة بتقليل الاعتماد على النفط السعودي[٦٤].

وبعد تجاوز صدمة أحداث أيلول تعززت الاستثمارات الأمريكية في صناعة النفط السعودية ففي الثالث والعشرين من نيسان ٢٠٠٢ أعلنت الهيئة السعودية العامة للاستثمار عن عقد تملكه مناصفة كل من شركة (شيفرون فيليبس الكيميائية) الأميركية و(مجموعة الاستثمار الصناعي السعودية)، بكلفة تبلغ نحو(٢) مليار دولار، لإنتاج المشتقات النفطية[٦٥].

وبالمقابل قامت السعودية بالاستثمار داخل الولايات المتحدة الأمريكية في مشروعات مشتركة مع شركات أمريكية نفطية مثل (تكساسكو) و(سيتجو)، وإنشاء أكثر من عشرة آلاف محطة وقود داخل الولايات المتحدة الأمريكية مرتبطة بشبكة توزيع يتم تجهيزها بالنفط السعودي بالاشتراك مع شركة (تكساسكو) وهذا الإجراء يتيح دمج مبيعات النفط السعودي بالسوق الأمريكية الداخلية. فضلاً عن قيام السعودية بتخزين جزء من نفطها المستخرج في مستودعات تخزين أمريكية لتغذية معامل التكرير الأمريكية [٦٦].

رابعاً: سياسة المملكة العربية السعودية النفطية بعد حرب الخليج الثالثة وموقف الولايات المتحدة الأمريكية منها ٢٠٠٣-٢٠٢٠

بعد اندلاع حرب الخليج الثالثة عام ٢٠٠٣(غزو العراق) قامت المملكة العربية السعودية كعادتها بتزويد السوق العالمية بالنفط طوال مدة غياب العراق عن التصدير، إذ ارتفع معدل إنتاجها إلى نحو(١٠) مليون برميل يومياً وهو أعلى مستوى لإنتاج المملكة، لتعويض صادرات النفط العراقية، إذ كان العراق يصدر نحو(١،٧) مليون برميل يومياً، وكانت أوبك قد حددت سقف إنتاج السعودية بنحو(٨) مليون برميل يومياً قبل الحرب على العراق[٦٧]، كما قامت المملكة العربية السعودية بتزويد الولايات المتحدة بمليون برميل نفط يوميا خارج حصة البيع في الأسواق لمدة شهر، وللحفاظ على الأسعار أعلنت المملكة العربية السعودية أنها تملك خزيناً من النفط يصل إلى نحو(٥٠) مليون برميل، وهي جاهزة لتزويد الأسواق بها وقت الحاجة[٦٨]. وعلى الرغم من ذلك عندما ارتفعت أسعار وقود السيارات في الولايات المتحدة صيف ٢٠٠٣ حمل بعض أعضاء الكونغرس السعودية وزر ذلك الارتفاع[٦٩].

ووفق إحصاءات عام ٢٠٠٤ انفردت السعودية بقيادة منظمة أوبك فهي تمتلك نحو (٣٠%) من احتياطي النفط لدول أوبك وتنتج نحو (٣٠%) من إنتاج أوبك لذلك فسياسة الإنتاج وتحديد الأسعار مرتبطة بها اكثر من أي دولة أخرى[٧٠]، ووفقا لشركة أرامكو السعودية فان المملكة تستطيع إنتاج (١٥) مليون برميل يوميا لنحو (٥٠) سنة قادمة[٧١].

حصلت الصدمة النفطية السادسة في المدة(٢٠٠٤-٢٠٠٨) والتي عرفت بأزمة الرهن العقاري، إذ ارتفعت أسعار النفط عام ٢٠٠٤ لتصل إلى(٥١) دولار للبرميل واستمرت الأسعار بالصعود[٧٢]، وبخاصة بعد إعصار كاترينا عام ٢٠٠٥[٧٣]، فضلاً عن وفاة الملك فهد بن عبد العزيز في ذلك العام والذي اثر أيضًا في ارتفاع الأسعار وفق تحليل عدد من الخبراء النفطيين[٧٣]، فضلاً عن زيادة الطلب على النفط من الصين، وكالعادة زادت السعودية من إنتاجها للمحافظة على الأسعار[٧٤]. لكن بعد عام ٢٠٠٦ وعندما أخذت أسعار النفط ترتفع ارتفاعا غير مسبوق دعت السعودية إلى اجتماع بين المنتجين والمستهلكين العالميين لكي توصل رسالة إلى الولايات المتحدة والغرب عموما بانها قامت بواجبها لإيقاف الارتفاع المفرط في الأسعار[٧٥].

وبعد أن وصل سعر البرميل إلى أكثر من (١٠٠) دولار صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية (هلري كلنتون) عام ٢٠٠٨ بأن يجب منع دول أوبك من تحديد أسعار النفط، وزادت بالقول:" **فهم يجتمعون كل بضعة اشهر ليقرروا الكمية التي سوف ينتجونها**"[٧٦]، مما حدا بالسعودية أن تخفض إنتاجها بالتزامن مع الأزمة المالية

العالمية ٢٠٠٨[٧٧]، إذ قادت السعودية أوبك نحو اكبر تخفيض للإنتاج في تاريخ أوبك حتى وصل سعر البرميل إلى(٥٢) دولار للبرميل أواخر عام ٢٠٠٨ [٧٨].

ارتفعت أسعار النفط مرة أخرى في المدة(٢٠٠٩ –٢٠١١) ولم تنجح السعودية في كبح هذا الارتفاع[٧٩]. فقد حصلت طفرة على الطلب من الصين، وتفاقمت الأزمة الليبية، فضلاً عن العقوبات على إيران مما زاد أسعار النفط[٨٠]، لذلك زادت المملكة من إنتاجها لتعويض انقطاع تدفق النفط من بعض دول أوبك مما ابقى السعر مستقرا عند (١٠٠) دولار لأطول مدة في تاريخ أسعار النفط وهي ثلاث سنوات[٨١].

وفي النصف الأول من عام ٢٠١٢ رفعت السعودية إنتاجها بعد تشديد العقوبات على إيران لكنها عادت وخفضت الإنتاج في النصف الثاني من عام ٢٠١٢ بعد زيادة إنتاج الولايات المتحدة والعراق وليبيا، وفي النصف الثاني من عام ٢٠١٣ رفعت الإنتاج بعد انخفاض الإنتاج الليبي [٨٢]. ثم جاءت الصدمة النفطية السابعة عام ٢٠١٤ إذ انخفض سعر البرميل من (١٠٥) دولار إلى (٤٤) دولار عام ٢٠١٥[٨٣].

بعد انخفاض أسعار النفط هذا، علل عدد من المراقبين ذلك بأن السعودية خفضت أسعار النفط للإضرار بخصومها السياسيين روسيا وإيران وفنزويلا، ولاسيما روسيا التي يعتمد نصف اقتصادها على النفط والغاز. ولتدارك انخفاض الأسعار حسبما أُعلن حدث اجتماع لأوبك ومنتجين من خارج أوبك، إلا أنه لم يثمر عن شيء إذ صرح وزير النفط السعودي بأنه حتى لو وصل سعر البرميل إلى (٢٠) دولار فإن السعودية لن تخفض إنتاجها وزاد بالقول:" **إن تخفيض الإنتاج ينبغي أن لا يكون على دول أوبك وحدها** "، إذ رفضت روسيا والمكسيك التخفيض وقد برر الوزير السعودي رفضه بتخفيض الإنتاج وعلل ذلك بالقول :" **السعودية على استعداد أن تتحمل أسعار النفط المنخفضة... افضل من أن تتحمل خسارتها حصتها في الاسواق على المدى الطويل** "[٨٤]. وزاد:" **صحيح أن تخفيض السعودية للإنتاج سيرفع الأسعار إلا أن الروس والبرازيليون ومنتجو النفط الصخري في الولايات المتحدة سيزيدون حصتهم على حساب حصتنا في الأسواق**"[٨٥]. لذلك بقيت أسعار النفط منخفضة.

في شباط ٢٠١٧ تم الاتفاق بين العراق والسعودية على التعاون في تحديد السياسة النفطية، فاتخذ كل من العراق والمملكة العربية السعودية موقفا موحداً في أوبك يهدف إلى خفض إنتاج النفط لتسعة أشهر بعد زيارة قام بها وزير الطاقة السعودي الأمير(عبد العزيز بن سلمان) إلى بغداد[٨٦].

حصلت الصدمة النفطية الثامنة عام ٢٠٢٠ عندما دخل العالم في كساد كبير بعد جائحة كورونا (كوفيد-١٩) التي انعكست على جميع مفاصل الحياة ومنها السوق النفطية التي شهدت انهيارا في الأسعار، وفي خضم

أزمة كورونا وبعد عدم التوصل لاتفاق بين أوبك وروسيا حول آلية وكمية النفط المصدر اتخذت السعودية في آذار ٢٠٢٠ قراراً غريبا بزيادة الإنتاج من (١٠) مليون برميل إلى (١٣) مليون برميل في اليوم بعد فشل المفاوضات مع روسيا المنتج الوحيد القادر على منافسة السعودية، وقد تزامن ذلك مع توقف الحركة في العالم والدخول في حالة من الحجر الصحي وقد عبر بعض المراقبون عن هذا الإجراء بالقول إن السعودية تطلق النار على نفسها وعلى المنتجين(٨٧).

تم تداول كثير من التحليلات حول هذا القرار السعودي ومنها أن هذا الأمر تم بالاتفاق مع الولايات المتحدة لمعاقبة الصين وروسيا وهو مفيد للولايات المتحدة التي عمدت إلى زيادة مخزونها من النفط بعد أن تراجع سعر البرميل إلى أقل من (٢٠) دولار، إلا أن الشركات النفطية الأمريكية خسرت خسارة فادحة وأصيب الاقتصاد العالمي بالركود مما حدا بالرئيس الأمريكي دونالد ترامب(٢٠١٧-٢٠٢٠) بمطالبة السعودية وروسيا الجلوس على طاولة المفاوضات لتقليل الإنتاج. من جانب أخر فُسر الإجراء السعودي على أنه رد فعل على رفض روسيا الموافقة على التخفيضات الطوعية لإنتاج النفط في اجتماع أوبك + روسيا، ويبدو أن هذا التفسير هو الأقرب ولاسيما أن السعودية كانت غير راضية عن السياسة الروسية في المنطقة ولاسيما في الملفين الإيراني والسوري. لكن بعد تطور جائحة كورونا وانهيار أسعار النفط حصل اجتماع أخر تقرر فيه تخفيض الإنتاج عشرة ملايين برميل لإنعاش الأسعار وقد دخل الاتفاق حيز التنفيذ في الأول من أيار ومع حلول حزيران ارتفعت أسعار النفط لتتجاوز (٤٠) دولار للبرميل(٨٨).

السؤال الأخير الذي يجاوب عليه البحث: ماهي العوامل المؤثرة في تحديد الأسعار وما هي ماهية السياسية النفطية السعودية ومستقبلها؟. إن تحديد سعر النفط كان ولازال مطلب أمريكي إذ كانت الولايات المتحدة تتدخل لدى السعودية والكويت والأمارات لخفض الأسعار عندما كانت تصعد في الأزمات والحروب ولاسيما المملكة العربية السعودية التي لها اليد الطولى داخل اجتماعات أوبك، فضلاً عن استخدام السعودية لورقة النفط لمعاقبة الخصوم، وإذا ما قارنا إمكانات المملكة العربية السعودية الاقتصادية وحجم سكانها فهي أكثر قدرة على تحمل انخفاض أسعار النفط.

وعن ماهية السياسة النفطية السعودية أجابت وزارة البترول السعودية بأن هناك فريق متكامل من الخبراء في الاقتصاد والبترول يعملون في وزارة النفط السعودية ويطلعون الملك شخصيا على عملهم، فضلاً عن التنسيق مع الدول المنتجة داخل وخارج أوبك وهناك ثلاث شخصيات بارزة كانت تضع الخطوط العامة للسياسة النفطية السعودية هم: (علي النعيمي) الذي امضى نحو (٦٠) عاما من العمل في قطاع النفط ، والأمير (عبد العزيز بن سلمان) الذي عمل في أوبك منذ عام ١٩٨٧ فضلاً عن الدكتور (ماجد المنيف) والدكتور (محمد الماضي)

اللذان عملا في منصب محافظ المملكة في أوبك، ويشارك هؤلاء الخبراء الكثير من الشخصيات البارزة المحترفة في مجال العمل النفطي[٨٩]. ومن أهم العوامل المؤثرة على أسعار النفط العرض والطلب والتخزين والنمو الاقتصادي فضلاً عن الأحداث الأمنية والحروب والكوارث والأوبئة[٩٠].

أما فيما يخص المستقبل تواجه السياسة النفطية السعودية تحديات كثيرة منها تحول الطلب على النفط من الشرق إلى الغرب، فضلاً عن اكتشاف طرق حديثة وغير تقليدية في استخراج و تخزين النفط، كذلك تقدم العراق نحو السوق النفطية بقوة إذ من الممكن أن يكون منافس قوي للسعودية داخل أوبك[٩١].

الخاتمة:

أكتشف النفط بكميات تجارية في المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٨، ومنذ البداية كانت الشركات الأمريكية صاحبة اليد الطولي في استثمار النفط السعودي، وقد استمر هذا الأمر حتى ستينيات القرن الماضي عندما بدأت المملكة العربية السعودية تسيطر على ثروتها النفطية شيئا فشيئا وقد استحوذت على كامل أسهم شركة أرامكو عام ١٩٨٠.

ومنذ عقد الثمانينيات وحتى الوقت الحاضر كانت المملكة العربية السعودية الصوت الاقوى في منظمة أوبك وخارجها فيما يخص إنتاج النفط الخام، ومن هنا كانت السوق النفطية العالمية وتحديد أسعار النفط مرتبط بها اولاً قبل اي دولة ولاسيما إذا ما علمنا أن المنشآت النفطية السعودية قادرة على إنتاج أكثر من (١٥) مليون برميل في اليوم، أما الولايات المتحدة فقد بنت استراتيجيتها في هذا الملف على اساس تدفق النفط السعودي في الأزمات والمشاركة في السياسة النفطية السعودية، لذلك يرى عدد ليس بقليل من المراقبين أن سياسية السعودية النفطية في العقد الأخير كانت لمعاقبة روسيا وإيران باتفاق أو تشاور مع المملكة العربية السعودية.

نتائج البحث:

١- تسيطر السعودية على سياسة تحديد أسعار النفط في العالم ومنافسها الوحيد روسيا.
٢- ظروف العراق جعلت منه صوتا ضعيفا داخل أوبك ومن الممكن أن يعود العراق طرفا منافسا للطرفين السعودي والروسي.
٣- تعد سياسة السعودية النفطية من أهم اولويات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة. لذلك منذ عام ١٩٤٥ تتدخل الولايات المتحدة برسم السياسية النفطية السعودية، لكن تم تأشير عدة حالات تقاطعت فيها السعودية مع رغبات الولايات المتحدة.
٤- من الممكن أن نشهد تفككا لمنظمة أوبك في المستقبل إذا لم تتعدد مراكز القوى داخل هذه المنظمة.

الهوامش

[1] ميثاق خيرالله جلود القرغولي، الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي ١٩٩٠-٢٠٠٣: دراسة في العلاقات العسكرية والاقتصادية، اطروحة دكتوراه قدمت إلى قسم التاريخ ، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠١٧، ص ٢١.

(2) Said H. Hitti and George T. Abed, " The Economy and Finances of Saudi Arabia", Palgrave Macmillan Journals, Vol. (21), (No). 2 (London, July- 1974), p.248

(3)Ibid, p. 255.

[4] طالب محمد وهيم، التنافس البريطاني- الأمريكي على نفط الخليج العربي وموقف العرب في الخليج منه ١٩٢٨-١٩٣٩، سلسلة دراسات(٣٢١)، دار الرشيد للنشر، وزارة الثقافة والإعلام، (بغداد،١٩٨٢)، ص ١٧١.

[5] أ. ي. باكوفليف، السعودية والغرب، ط١، ترجمة: م. المصري، الحقيقة بريس، (بيروت ، ١٩٧٩)، ص ٢٣.

(6) Hitti and Abed, Op. Cit., p.248;

(7) Gawdat Bahgat, American Oil Diplomacy in the Persian Gulf and the Caspian Sea, University Press of Florida, (Florida, 2003), p.45.

[8] باكوفليف، المصدر السابق، ص ٢٤.

(9) George P. Stevens," Saudi Arabia's Petroleum Resources ", Economic Geography Journal , Vol. (25), No.(3), Clark University (**Boston**, July 1949),p.218.

(10) Bahgat, Op. Cit, p. 45.

(11) Stevens, Op. Cit., p.218.

[12] باكوفليف، المصدر السابق، ص ٢٨.

[13] القرغولي، المصدر السابق، ص٢٥.

[14] لمزيد من التفاصيل عن هذا اللقاء ينظر: أسرار لقاء الملك عبدالعزيز والرئيس روزفلت، ترجمة لكتاب "روزفلت يجتمع بابن سعود "، إعداد: أحمد حسين العقبي، ط١، جامعة الملك عبدالعزيز، (جدة، ١٩٨٤)، ص ص ٩٤-١٤٠.

(15) John Morrissey, The geo-economics pivot of the global war on terror US Central Command and the war in Iraq, in: America and Iraq Policy-making, intervention and regional politics, Edited by: David Ryan and Patrick Kiely, First published, Routledge, (New York, 2009), p. 104.

(16) Gawdat Bahgat," Oil and Militant Islam: Strains on U.S.—Saudi Relations ", World Affairs Journal, Vol. (165), No.(3), (Washington, Winter- 2003), p. 115.

[17] باكوفليف، المصدر السابق، ص٢٨.

(18) John Galvan and others, "Saudi Arabia: Bullish on America", Middle East Research and Information Project(MERIP), No. (26), (Washington, 1974),p. 6.

[19] باكوفليف، المصدر السابق، ص ٢٦.

(20) Joe Stork, " Saudi Arabia and the US ", Middle East Research and Information Project(MERIP), No.(91), (Washington, October- 1980), p. 24.

[21] باكوفليف، المصدر السابق، ص ص ٥٠-٥١.

(22) Hitti and Abed, Op. Cit., p. 255.

(٢٣) باكوفليف، المصدر السابق، ص ٩٨، ١٠٥.

(٢٤) حيدر شاكر خميس القره غولي، المملكة العربية السعودية والقضية الفلسطينية ١٩٣٦-١٩٧٣، رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٧، ص٢٦٠.

(25) Dankwart A. Rustow, " U.S.-Saudi Relations and the Oil Crises of the 1980s ", Foreign Affairs Journal, Council on Foreign Relations, Vol.(55), No.(3) (Washington, April- 1977), p. 507 .

(٢٦) احمد صالح خليفة،" أثر النفط في توجه الولايات المتحدة الأمريكية نحو المملكة العربية السعودية١٩٥٣-١٩٦٣"، مجلة الفراهيدي، العدد(٢٣)، أيلول ٢٠١٥، ص٢٢٥.

(٢٧) هاني فارس، السياسة الأمريكية من خلال مذكرات نيكسون وكيسنجر ١٩٦٨- ١٩٧٤، ط١، مطابع دار القبس، (الكويت، ١٩٨٤)، ص١٣٥.

(٢٨) نايف بن حثلين، صراع الحلفاء السعودية والولايات المتحدة منذ ١٩٦٢، ط١، ترجمة: أحمد مغربي، دار الساقي، (بيروت، ٢٠١٣)، ص١٠٧.

(٢٩) أحمد حسين علي الهيتي و عمار محمد سلو احمد،" نمذجة أدوار المملكة العربية السعودية في السوق النفطية في اطار أوبك "، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد(٤)، العدد(٩)، جامعة تكريت، ٢٠٠٨، ص٥١.

(٣٠) القرغولي، الولايات المتحدة، ص ص ٢٩-٣٠.

(٣١) باكوفليف، المصدر السابق، ص ص ١٤٩-١٥٥.

(32) Bahgat, American Oil, p. 45 .

(٣٣) الهيتي وأحمد، المصدر السابق، ص٥١.

(٣٤) خليفة، المصدر السابق، ص٢٢٦.

(٣٥) يوسف علي عبد الاسدي و يحيى محمود حسن، " دور سياسات النفط السعودية في استقرار سوق النفط الدولية "، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد (٦)، العدد(٢٤)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، أيار ٢٠٠٩، ص ص١٢-١٣. مصدر ١٨، ص ص١٢-١٣ .

(٣٦) بن حثلين، المصدر السابق، ص ١٦٨.

(٣٧) ميثاق خيرالله جلود، العلاقات الخليجية- التركية ١٩٧٣-١٩٩٠، سلسلة شؤون اقليمية(١٥)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٨، ص ١٦١.

(٣٨) كامل وزنة،" رؤية استراتيجية انهيار اسعار النفط حرب كبرى غير معلنة"، مجلة حمورابي، العدد(١١)، السنة(٣)، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الإستراتيجية، نوفمبر ٢٠١٤، ص ١٢.

(39) Bahgat , American Oil, p.51- 55.

(40)Ibid, p. 45 .

(٤١) جان شارل برايزر و غليوم داسكييه، أبن لادن الحقيقة الممنوعة، ط١، ترجمة: علي عبود، دار علاء الدين، (دمشق،٢٠٠٥) ، ص٦.

(٤٢) سعدون حمادي، " النفط والتآمر" ، مجلة الحكمة، السنة (٢)، العدد (٧)، (بغداد،١٩٩٩) ، ص ٢٢.

(٤٣) جلود، المصدر السابق، ص ١٦٢.

(٤٤) سعدون حمادي ، " السعودية وأنظمة الخليج استخدمت النفط كسلاح ضد العرب ولصالح أعدائهم" ، صحيفة الجمهورية (بغداد) ، العدد (٨١٩٨)، ٢٠ أيار ١٩٩٢.

(٤٥) مجدي علي عبيد ، " المقدمات السياسية للغزو" ، مجلة السياسة الدولية، السنة (٢٦) العدد (١٠٢)، (القاهرة، تشرين الأول–١٩٩٠)، ص ص١٨–٢٠.

(٤٦) ايان رتليدج، العطش إلى النفط ماذا تفعل أمريكا في العالم لضمان أمنها النفطي، ط١، ترجمة: مازن الجندلي، الدار العربية للعلوم، (بيروت، ٢٠٠٦)، ص ص ٨٩–٩٠.

(٤٧) مخيف جاسم حمد الجبوري، مستقبل منظمة الأوبك في ظل المتغيرات العالمية دراسة في الآثار المحتملة، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٤، ص ٥١.

(٤٨) القرغولي، الولايات المتحدة، ص٢٤١.

(٤٩) حمادي، النفط والتآمر، ص ١٨.

(٥٠) القرغولي، الولايات المتحدة، ص٢٤٢.

(٥١) مجموعة مؤلفقين، الوطن العربي في السياسة الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت،٢٠٠٢)، ص١٠٤.

(٥٢) الوجود العسكري الغربي في الشرق الأوسط، سلسلة الدراسات الإستراتيجية، مركز العالم الثالث للدراسات والنشر،(لندن،١٩٨٢)، ص ص ١٣٥–١٤٤.

(٥٣) بن حثلين، المصدر السابق، ص ص ٢٦٧–٢٦٨.

(٥٤) خليفة، المصدر السابق، ص٢٢٦.

(٥٥) البيان الختامي للدورة الحادية عشرة للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أبو ظبي– دولة الإمارات العربية المتحدة، بتاريخ ٧–٩ديسمبر ١٩٩٨، (وثائق) موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

(٥٦) بن حثلين، المصدر السابق، ص ٢٦٩.

(57) Mary Ann Tétreault, " Kuwait's Unhappy Anniversary ", Middle East Policy Journal , VOL.(7), NO. (3),(Washington, June 2000), p. 75 .

(٥٨) صحيفة الرياض(السعودية)، العدد (١٢٥٤٦)، ٢٧ تشرين الأول ٢٠٠٢.

(59) Bahgat, American Oil , p. 64 .

(٦٠) الهجوم على المملكة العربية السعودية رصد لبعض الصحف والدوريات الصادرة في الولايات المتحدة وجلسات الكونغرس الأمريكي، إسلام ديلي ، آب ٢٠٠٤، ص ص ١١٩–١٢٢:

www.islamdaily.net

(٦١) سمير صارم، " النفط العربي في الاستراتيجية الأمريكية "، مجلة الفكر السياسي، العدد(١٨–١٩)، (دمشق،٢٠٠٣)، ص٦٤.

[٦٢] مجموعة مؤلفين، انعكاسات الحادي عشر من سبتمبر على منطقة الخليج العربي، وقائع اللقاء التخصصي الثالث لمنتدى التنمية في دبي للمدة ١٦-١٧أيار ٢٠٠٢، (الدوحة،٢٠٠٢).

، ص ٢١٥.

[٦٣] زياد خلف عبدالله محمد الجبوري، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية ١٩٩٠-٢٠٠٣، رسالة ماجستير قدمت إلى المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥، ص ٨٩.

[٦٤] مجموعة مؤلفين، انعكاسات الحادي عشر، ص ٢١٥.

[٦٥] صحيفة الشرق الاوسط (لندن)، العدد (٨٥٤٨)، ٢٤ نيسان ٢٠٠٢.

[٦٦] الجبوري السياسة الأمريكية، ص ص ٨٩-٩٠.

(67) Shai Feldman, After the War in Iraq: Defining the New Strategic Balance, Sussex Academic Press, (Eastbourne-UK, 2003), pp. 79-81.

[٦٨] الجبوري، السياسة الأمريكية، ص ص ١٥٧-١٦١.

[٦٩] جريجوري غوز، العلاقات الخليجية – الأمريكية ٢٠٠١-٢٠٠٣، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، (الشارقة،٢٠٠٤)، ص ١٠٣.

[٧٠] الأسدي وحسن، المصدر السابق،ص ١٧.

[٧١] بان علي حسين المشهداني، " دور السياسية الانتاجية والسعرية للنفط الخام في العراق والمملكة العربية السعودية والتحديات التي تواجهها "، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة(١٢)، المجلد(١٤)، العدد(٣٨)، ٢٠١٦،ص١١٥.

[٧٢] خليفة، المصدر السابق، ص٢٢٦.

[٧٣] صندوق النقد الدولي، ادارة الشرق الاوسط واسيا الوسطى،" المملكة العربية السعودية معالجات التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو"، اعداد: مجموعة من المؤلفين، (واشنطن، ٢٠١٥)، ص١٣.

[٧٣] صحيفة الاتحاد(أبوظبي)، ٧ آب ٢٠٠٥ .

[٧٤] صندوق النقد الدولي، المصدر السابق، ص ١٣.

[٧٥] الأسدي وحسن، المصدر السابق، ص١٦.

[٧٦] وزنة، المصدر السابق، ص٢٠.

[٧٧] صندوق النقد الدولي، المصدر السابق، ص ١٣.

[٧٨] خليفة، المصدر السابق، ص ٢٢٦.

[٧٩] حسين علي احمد،" قطاع النفط في المملكة العربية السعودية للمدة ٢٠٠٩-٢٠١٩ الامكانات والتحديات"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد(٧٣)، الجامعة المستنصرية، ٢٠٢٠، ص ٢٧٠.

(٨٠) صندوق النقد الدولي، المصدر السابق، ص١٣.

(٨١) صحيفة الشرق الاوسط(لندن)، ١ تموز ٢٠١٥.

(٨٢) صندوق النقد الدولي، المصدر السابق، ص ١٤

(٨٣) خليفة، المصدر السابق، ٢٢٧.

(٨٤) وزنة، المصدر السابق، ص ص ٧-٨.

(٨٥) صحيفة الغد(الرياض)، ٣١ كانون الثاني ٢٠١٥

(86) Ibish, op. Cit., p.12.

(٨٧) معلومات متاحة على موقع قناة الحرة الالكتروني:

www.alhurra.com/uae/2020/03/11/

(٨٨) معلومات متاحة على موقع الجزيرة الالكتروني:

www.aljazeera.net/ebusiness/2021/7/1

(٨٩) صحيفة الشرق الاوسط(لندن)، ١ تموز ٢٠١٥.

(٩٠) عبد الرزاق حمد حسين و مهند خليل اسماعيل،" تقلبات اسعار النقط واثرها على اقتصاديات دول الخليج للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٥: السعودية انموذجا"، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد(١)، العدد(٤١)، كلية الادارة والاقتصاد، جامغة تكريت، ٢٠١٨، ص ٣٤١.

(٩١) المشهداني، المصدر السابق، ص ١١٩.

المصادر العربية:

– أحمد، حسين علي ،" قطاع النفط في المملكة العربية السعودية للمدة ٢٠٠٩–٢٠١٩ الامكانات والتحديات"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد(٧٣)، الجامعة المستنصرية، ٢٠٢٠.

–الاسدي و حسن، يوسف علي عبد و يحيى محمود، " دور سياسات النفط السعودية في استقرار سوق النفط الدولية "، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد (٦)، العدد(٢٤)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، أيار ٢٠٠٩.

–أسرار لقاء الملك عبدالعزيز والرئيس روزفلت، ترجمة لكتاب "روزفلت يجتمع بابن سعود "، إعداد: أحمد حسين العقبي، ط١، جامعة الملك عبدالعزيز، (جدة، ١٩٨٤).

– باكوفليف، أ. ي. ، السعودية والغرب، ط١، ترجمة: م. المصري، الحقيقة بريس، (بيروت ، ١٩٧٩).

– برايزر وداسكييه، جان شارل و غليوم، أبن لادن الحقيقة الممنوعة، ط١، ترجمة: علي عبود، دار علاء الدين، (دمشق،٢٠٠٥) .

–بن حثلين، نايف، صراع الحلفاء السعودية والولايات المتحدة منذ ١٩٦٢، ط١، ترجمة: أحمد مغربي، دار الساقي، (بيروت، ٢٠١٣).

–البيان الختامي للدورة الحادية عشرة للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أبو ظبي– دولة الإمارات العربية المتحدة، بتاريخ ٧–٩ديسمبر ١٩٩٨، (وثائق) موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

–الجبوري، زياد خلف عبدالله محمد ، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية ١٩٩٠–٢٠٠٣، رسالة ماجستير قدمت إلى المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية،٢٠١٨.

–الجبوري، مخيف جاسم حمد ، مستقبل منظمة الأوبك في ظل المتغيرات العالمية دراسة في الآثار المحتملة، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٤.

–جلود، ميثاق خيرالله، العلاقات الخليجية– التركية ١٩٧٣–١٩٩٠، سلسلة شؤون اقليمية(١٥)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٨.

–حسين و اسماعيل، عبد الرزاق حمد و مهند خليل ،" تقلبات اسعار النفط واثرها على اقتصاديات دول الخليج للمدة ٢٠٠٥–٢٠١٥: السعودية انموذجا"، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد(١)، العدد(٤١)، كلية الادارة والاقتصاد، جامغة تكريت، ٢٠١٨.

– حمادي، سعدون ، " السعودية وأنظمة الخليج استخدمت النفط كسلاح ضد العرب ولصالح أعدائهم" ، صحيفة الجمهورية (بغداد) ، العدد (٨١٩٨)، ٢٠ أيار ١٩٩٢.

– حمادي، سعدون، " النفط والتآمر" ، مجلة الحكمة، السنة (٢)، العدد (٧)، (بغداد،١٩٩٩) .

– خليفة، احمد صالح ،" أثر النفط في توجه الولايات المتحدة الأمريكية نحو المملكة العربية السعودية١٩٥٣–١٩٦٣"، مجلة الفراهيدي، العدد(٢٣)، أيلول ٢٠١٥.

–رتليدج، ايان، العطش إلى النفط ماذا تفعل أمريكا في العالم لضمان أمنها النفطي، ط١، ترجمة: مازن الجندلي، الدار العربية للعلوم، (بيروت، ٢٠٠٦).

–صارم، سمير، " النفط العربي في الاستراتيجية الأمريكية "، مجلة الفكر السياسي، العدد(١٨–١٩)، (دمشق،٢٠٠٣).

–صندوق النقد الدولي، ادارة الشرق الاوسط واسيا الوسطى،" المملكة العربية السعودية معالجات التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو"، اعداد: مجموعة من المؤلفين، (واشنطن، ٢٠١٥).

–عبيد، مجدي علي ، " المقدمات السياسية للغزو" ، مجلة السياسة الدولية، السنة (٢٦) العدد (١٠٢)، (القاهرة، تشرين الأول–١٩٩٠).

–غوز، جريجوري، العلاقات الخليجية – الأمريكية ٢٠٠١–٢٠٠٣، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، (الشارقة،٢٠٠٤).

–فارس، هاني، السياسة الأمريكية من خلال مذكرات نيكسون وكيسنجر ١٩٦٨– ١٩٧٤، ط١، مطابع دار القبس، (الكويت، ١٩٨٤).

–القرةغولي، حيدر شاكر خميس ، المملكة العربية السعودية والقضية الفلسطينية ١٩٣٦–١٩٧٣، رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٧.

–القرغولي، ميثاق خيرالله جلود ، الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي ١٩٩٠–٢٠٠٣: دراسة في العلاقات العسكرية والاقتصادية، اطروحة دكتوراه قدمت إلى قسم التاريخ ، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠١٧.

–مجموعة مؤلفين، انعكاسات الحادي عشر من سبتمبر على منطقة الخليج العربي، وقائع اللقاء التخصصي الثالث لمنتدى التنمية في دبي للمدة ١٦–١٧أيار ٢٠٠٢، (الدوحة،٢٠٠٢).

–مجموعة مؤلفقين، الوطن العربي في السياسة الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت،٢٠٠٢).

المشهداني، بان علي حسين، " دور السياسية الانتاجية والسعرية للنفط الخام في العراق والمملكة العربية السعودية والتحديات التي تواجهها "، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة(١٢)، المجلد(١٤)، العدد(٣٨)، ٢٠١٦.

الهجوم على المملكة العربية السعودية رصد لبعض الصحف والدوريات الصادرة في الولايات المتحدة وجلسات الكونغرس الأمريكي، إسلام ديلي ، آب ٢٠٠٤.

–الهيتي واحمد، أحمد حسين علي و عمار محمد سلو،" نمذجة أدوار المملكة العربية السعودية في السوق النفطية في اطار أوبك "، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد(٤)، العدد(٩)، جامعة تكريت، ٢٠٠٨.

–الوجود العسكري الغربي في الشرق الأوسط، سلسلة الدراسات الإستراتيجية، مركز العالم الثالث للدراسات والنشر،(لندن،١٩٨٢).

–وزنة، كامل ،" رؤية استراتيجية انهيار اسعار النفط حرب كبرى غير معلنة"، مجلة حمورابي، العدد(١١)، السنة(٣)، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الإستراتيجية، نوفمبر ٢٠١٤.

–وهيم، طالب محمد، التنافس البريطاني– الأمريكي على نفط الخليج العربي وموقف العرب في الخليج منه ١٩٢٨–١٩٣٩، سلسلة دراسات(٣٢١)، دار الرشيد للنشر، وزارة الثقافة والإعلام، (بغداد،١٩٨٢).

–صحيفة الرياض(السعودية)، العدد (١٢٥٤٦)، ٢٧ تشرين الأول ٢٠٠٢.

–صحيفة الشرق الاوسط (لندن)، العدد (٨٥٤٨)، ٢٤ نيسان ٢٠٠٢.

–صحيفة الغد(الرياض)، ٣١ كانون الثاني ٢٠١٥

المصادر الانكليزية:

-Bahgat, Gawdat, American Oil Diplomacy in the Persian Gulf and the Caspian Sea, University Press of Florida, (Florida, 2003).
-Bahgat, Gawdat," Oil and Militant Islam: Strains on U.S.—Saudi Relations ", World Affairs Journal, Vol. (165), No.(3), (Washington, Winter- 2003).
-Feldman, Shai, After the War in Iraq: Defining the New Strategic Balance, Sussex Academic Press, (Eastbourne-UK, 2003).
-Galvan, John and others, "Saudi Arabia: Bullish on America", Middle East Research and Information Project(MERIP), No. (26), (Washington, 1974).
-Hitti and Abed, Said H. and George T., " The Economy and Finances of Saudi Arabia", Palgrave Macmillan Journals, Vol. (21), (No). 2 (London, July- 1974).
-Morrissey, John, The geo-economics pivot of the global war on terror US Central Command and the war in Iraq, in: America and Iraq Policy-making, intervention and regional politics, Edited by: David Ryan and Patrick Kiely, First published, Routledge, (New York, 2009).
-Rustow, Dankwart A., " U.S.-Saudi Relations and the Oil Crises of the 1980s ", Foreign Affairs Journal, Council on Foreign Relations, Vol.(55), No.(3) (Washington, April- 1977).

-Stevens, George P.," Saudi Arabia's Petroleum Resources ", Economic GeographyJournal , Vol. (25), No.(3), Clark University (**Boston**, July 1949),
-Stork, Joe, " Saudi Arabia and the US ", Middle East Research and Information Project(MERIP), No.(91), (Washington, October- 1980).
-Tétreault, Mary Ann, " Kuwait's Unhappy Anniversary ", Middle East Policy Journal , VOL.(7), NO. (3),(Washington, June 2000).

المصادر العربية مترجمة الى الانكليزية:

-Ahmed, Hussein Ali," The oil sector in the Kingdom of Saudi Arabia for the period 2009-2019 potentials and challenges", Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies, N0.(73), Mustansiriya University,2020.

-Al-Asadi and Hassan, Yusuf Ali Abd and Yahya Mahmoud, "The role of Saudi oil policies in the stability of the international oil market", Journal of Economic Sciences, Vol. (6), No. (24), College of Administration and Economics, University of Basra, May 2009.

-Secrets of meeting King Abdulaziz and President Roosevelt, translation of the book "Roosevelt meets Ibn Saud", prepared by: Ahmed Hussein Al-Uqbi, 1st edition, King Abdulaziz University, (Jeddah, 1984).

-Bakovlev, A. J. Saudi Arabia and the West, 1st Edition, translated by: Eng. Al-Masry, Al-Haqiqah Press, (Beirut, 1979).

-Braiser and Dasquier, Jean-Charles and Guillaume, Bin Laden The Forbidden Truth, 1st Edition, translated by: Ali Abboud, Aladdin House, (Damascus, 2005).

- Ben Hathlin, Nayef, The Struggle of the Saudi and US Allies Since 1962, 1st Edition, translated by: Ahmed Maghribi, Dar Al-Saqi, (Beirut, 2013).

- Final statement of the eleventh session of the Supreme Council of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, Abu Dhabi - United Arab Emirates, on December 7-9, 1998, (documents) of the website of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf.

- Al-Jubouri, Ziyad Khalaf Abdullah Muhammad, American foreign policy toward Saudi Arabia 1990-2003, a master's thesis submitted to the Higher Institute of Political and International Studies, Al-Mustansiriya University, 2018.

-Al-Jubouri, fearful Jassim Hamad, the future of OPEC in light of global changes, a study of the possible effects, Master's thesis, Higher Institute of Political and International Studies, Al-Mustansiriya University, 2004.

-Jalloud, mithaq Khairallah, Gulf States -Turkish Relations 1973-1990, Regional Affairs Series (15), Regional Studies Center , University of Mosul, 2008.

- Hussein and Ismail, Abdul Razzaq Hamad and Muhannad Khalil, "Pipe price fluctuations and their impact on the economies of the Gulf countries for the period 2005-2015: Saudi Arabia as a model", Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. (1), No. (41), College of Administration and Economics, Tikrit University, 2018.

- Hammadi, Saadoun, “Saudi Arabia and the Gulf regimes used oil as a weapon against the Arabs and for the benefit of their enemies,” Al-Jumhuriya newspaper (Baghdad), No.(8198), May 20, 1992.

-Hammadi, Saadoun, "The Oil and the Conspiracy", Al-Hikma Journal, Year (2), No. (7), (Baghdad, 1999).

- Khalifa, Ahmed Saleh, “The Impact of Oil on the United States’ Approach to the Kingdom of Saudi Arabia 1953-1963”, Al-Farahidi Journal, No. (23), September 2015.

-Rutledge, Ian, The Thirst for Oil: What is America doing in the world to ensure its oil security, 1st Edition, translated by: Mazen Al-Jandali, Arab House of Science, (Beirut, 2006).

- Sarim, Samir, "Arab Oil in American Strategy", Journal of Political Thought, No. (18-19), (Damascus, 2003).

- International Monetary Fund, Middle East and Central Asia Administration, “The Kingdom of Saudi Arabia: Emerging Economic Challenges Solutions to Maintain Growth”, Prepared by: a group of authors, (Washington, 2015).

- Obeid, Magdi Ali, "The Political Introductions to the Invasion", International Politics Journal, Year (26) Issue (102), (Cairo, October 1990).

- Gause, Gregory, Gulf States-US Relations 2001-2003, translated by: The Gulf Research Center, (Sharjah, 2004).

- Faris, Hani, American Politics through the Memoirs of Nixon and Kissinger 1968-1974, 1st Edition, Dar Al-Qabas Press, (Kuwait, 1984).

- Al-Qarghouli, Haider Shakir Khamis, The Kingdom of Saudi Arabia and the Palestinian Question 1936-1973, Master Thesis, College of Arts, Al-Mustansiriya University, 2007.

- Al-Qargoli, Mithaq Khairallah Jalloud, United States of America and the Gulf Cooperation Council 1990-2003: A Study in Military and Economic Relations, PhD thesis submitted to the Department of History, College of Arts, University of Mosul, 2017.

-A group of authors, the implications of September 11th on the Arab Gulf region, Proceedings of the third specialized meeting of the Development Forum in Dubai for the period 16-17 May 2002, (Doha, 2002).

-A group of authors, The Arab World in American Politics, Center for Arab Unity Studies, (Beirut, 2002).

-Al-Mashhadani, Ban Ali Hussein, “The role of the production and price politics of crude oil in Iraq and the Kingdom of Saudi Arabia and the challenges it faces”, Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences, Year (12), Vol. (14), No.(38),2016

-The Attack on Saudi Arabia Monitoring of Some Newspapers and Periodicals Issued in the United States and the Sessions of the American Congress, Islam Daily, August 2004.

- Al-Hiti and Ahmed, Ahmed Hussein Ali and Ammar Muhammad Selo, "Modeling the roles of the Kingdom of Saudi Arabia in the oil market within the framework of OPEC", Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. (4), No.(9), Tikrit University, 2008.

- The Western Military Presence in the Middle East, Strategic Studies Series, Third World Center for Studies and Publishing, (London, 1982).

- Wazna, Kamel, "The strategic vision of the collapse of oil prices, an undeclared major war", Hammurabi Journal, issue (11), year (3), Hammurabi Center for Strategic Studies and Research, November 2014.

-Wahim, Talib Muhammad, British-American competition for the oil of the Persian Gulf and the position of the Arabs in the Gulf from it 1928-1939, Series of Studies (321), Dar Al-Rasheed Publishing, Ministry of Culture and Information, (Baghdad, 1982).

- Al-Riyadh newspaper (Saudi Arabia), No.(12546), October 27, 2002.

- Asharq Al-Awsat newspaper (London), No.(8548), April 24, 2002.

- Al-Ghad newspaper (Riyadh), January 31, 2015